

التدخلات الأجنبية وأزمة بناء نظام أمني إقليمي مستقل

الخليج بين الحماية والتدويل

الحلقة الثالثة

وحدة طوى للأبحاث

هجمات 11 سبتمبر وعقيدة الحرب الوقائية وغزو العراق سنة 2003

أولاً: هجمات 11 سبتمبر وإعادة تعريف التهديد

أحدثت هجمات 11 سبتمبر 2001 تحولاً عميقاً في الاستراتيجية الأميركية تجاه غرب آسيا والخليج. فقبل الهجمات، كانت سياسة واشنطن تقوم أساساً على احتواء الدول المعادية، وردعها عسكرياً، وفرض العقوبات عليها، ومنعها من تهديد حلفاء الولايات المتحدة أو مصادر الطاقة. أما بعد الهجمات، فقد أصبح صانع القرار الأميركي ينظر إلى الردع التقليدي بوصفه غير كافٍ لمواجهة جماعات عابرة للحدود قد تستخدم وسائل غير تقليدية، أو تحصل على أسلحة دمار شامل من دولة معادية.

لم يكن العراق مسؤولاً عن هجمات 11 سبتمبر، ولم تثبت التحقيقات اللاحقة وجود علاقة عملياتية تعاونية بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة في تنفيذها. وقد خلصت لجنة التحقيق في هجمات 11 سبتمبر إلى وجود اتصالات متفرقة بين مسؤولين عراقيين وعناصر من القاعدة، لكنها لم تجد دليلاً على قيام علاقة تعاونية عملياتية بين الطرفين أو مشاركة عراقية في الهجمات.

لكن البيئة السياسية والنفسية التي أنتجتها الهجمات سمحت بإعادة إدراج العراق ضمن إطار "الحرب على الإرهاب". فقد جمعت إدارة جورج بوش الابن في خطاب واحد بين الإرهاب العابر للحدود، والدول التي يُشتبه في امتلاكها أسلحة دمار شامل، والأنظمة التي تُصنّف معادية للولايات المتحدة. وبديل مطالبة خصومها بإثبات أنهم يشكلون تهديدًا مباشرًا، أصبحت واشنطن ترى أن عدم اليقين نفسه يمكن أن يكون مبررًا للتحرك الوقائي.

وهنا وقع تحول منهجي بالغ الخطورة: لم يعد السؤال الأميركي هو ما إذا كان العراق قد قرر مهاجمة الولايات المتحدة أو دول الخليج، بل ما إذا كان من الممكن أن يمتلك مستقبلًا قدرة قد يستخدمها أو ينقلها إلى فاعل غير دولتي. وبذلك انتقلت السياسة من التعامل مع الخطر الفعلي إلى التعامل العسكري مع الاحتمال.

ثانيًا: عقيدة بوش والحرب الوقائية

1- من الردع إلى الاستباق

أعلنت استراتيجية الأمن القومي الأميركية لسنة 2002 أن الولايات المتحدة لن تعتمد فقط على الردع والاحتواء في مواجهة التهديدات الجديدة، وأنها قد تستخدم القوة قبل اكتمال الخطر إذا رأت أن انتظار وقوع الهجوم سيجعل الرد متأخرًا¹.

من الضروري هنا التمييز بين الضربة الاستباقية والحرب الوقائية. فالاستباق في القانون والممارسة الاستراتيجية يعني ضرب تهديد وشيك توجد مؤشرات قوية على اقتراب وقوعه، أما الحرب الوقائية فتعني استخدام القوة ضد دولة قد تصبح أكثر خطرًا في المستقبل، حتى إن لم يكن هجومها وشيكًا.

وقد قُدمت حرب العراق سياسيًا تحت عنوان منع تهديد مستقبلي، لكنها كانت أقرب من الناحية المفاهيمية إلى الحرب الوقائية؛ إذ لم تكن هناك قوات عراقية تستعد لغزو دولة مجاورة، ولم يقدم دليل على قرار عراقي وشيك بمهاجمة الولايات المتحدة.

¹ The White House, The National Security Strategy of the United States of America. Washington, DC, September 2002; <https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/nss2002.pdf>

2 - العراق بوصفه الحالة الاختبارية

كان العراق هدفًا مناسبًا لتطبيق العقيدة الجديدة لأسباب عدة. فقد كان خاضعًا منذ 1991 لقرارات دولية متعلقة بنزع السلاح، وسبق أن استخدم الأسلحة الكيميائية، ودخل في مواجهات طويلة مع المفتشين، وظل نظامه معاديًا للولايات المتحدة، كما كانت قواته قد ضعفت بشدة نتيجة الحرب والعقوبات ومناطق حظر الطيران.

كذلك كانت البنية العسكرية اللازمة للحرب موجودة حوله: قوات في الكويت والسعودية والبحرين وقطر، وقواعد جوية، ومعدات مخزنة مسبقًا، وقيادة مركزية راكمت خبرة طويلة في مراقبة العراق وقصفه.

ومن ثم، لم يكن غزو سنة 2003 قرارًا منفصلًا تمامًا عن مرحلة الاحتواء، بل كان نتيجة لتطورها. فقد وفرت التسعينيات المعلومات الاستخباراتية والقواعد والخطط والاعتیاد على استخدام القوة، ثم جاءت هجمات 11 سبتمبر لتغير معيار اتخاذ القرار من احتواء العراق إلى إسقاط نظامه.

ثالثًا: مبررات الحرب المعلنة

1 - أسلحة الدمار الشامل

كان المبرر المركزي للحرب هو اتهام العراق بالاحتفاظ بمخزونات من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والسعي إلى إعادة بناء برنامجه النووي، وإخفاء هذه الأنشطة عن المفتشين.

استندت هذه الاتهامات إلى سجل عراقي حقيقي في استخدام الأسلحة الكيميائية وإخفاء بعض البرامج في التسعينيات. لكن الانتقال من الشك المعقول في نيات النظام إلى التأكيد بأنه يمتلك مخزونات تشغيلية جاهزة للاستخدام اعتمد على معلومات استخباراتية اتضح لاحقًا أنها مفبركة أو مبالغ فيها.

وقد خلص تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي إلى أن كثيرًا من التقديرات السابقة للحرب بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل لم تكن مدعومة بصورة

كافية بالمعلومات المتاحة، وأن أجهزة الاستخبارات أخفقت في التعبير بدقة عن مستويات الشك وعدم اليقين².

وبعد الغزو، لم تُعثر على المخزونات الفاعلة التي كانت في صلب المبررات العلنية للحرب. أظهرت التحقيقات أن النظام العراقي احتفظ بالمعرفة والطموح وإمكان إعادة بعض البرامج إذا رُفعت العقوبات، لكنه لم يكن يمتلك سنة 2003 الترسانة التشغيلية التي صُوّرت للرأي العام.

2 - العلاقة بالإرهاب

حاول بعض المسؤولين الأميركيين الربط بين العراق والإرهاب الدولي، وأثيرت اتصالات مزعومة بين بغداد وتنظيم القاعدة.

غير أن الطبيعة العلمانية السلطوية للنظام البعثي، وعداء القاعدة له، وعدم ثبوت علاقة عملياتية بينهما، جعلت هذا المبرر أضعف من مبرر أسلحة الدمار الشامل. وقد ثبت أن نظام صدام دعم في مراحل مختلفة جماعات فلسطينية وتنظيمات أخرى، لكن ذلك لا يثبت تورطه في هجمات 11 سبتمبر أو قيام تحالف استراتيجي مع القاعدة.

كانت المشكلة الأساسية أن الخطاب السياسي لم يميز بوضوح بين ثلاثة أمور مختلفة: دعم العراق لبعض الجماعات المسلحة، ووجود اتصالات محدودة مع عناصر متطرفة، والمشاركة في الإرهاب الموجه ضد الولايات المتحدة. وقد سمح الخلط بينها بإدراج العراق في الحرب على القاعدة من دون وجود صلة سببية مباشرة.

3 - تطبيق قرارات الأمم المتحدة

جادلت الولايات المتحدة وبريطانيا بأن العراق انتهك بصورة متكررة الالتزامات التي فرضتها عليه قرارات مجلس الأمن، وأن التفويض باستخدام القوة الوارد في القرار 678 لسنة 1990 لم ينته نهائياً بوقف إطلاق النار، وإنما عُلّق بموجب القرار 687

² Report on the U.S. Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq, S. 2386 (July 9, 2004), US Senate Select Committee on Intelligence, 108th Congress, July 9, 2004; <https://tinyurl.com/yj5m7cnp>

لسنة 1991 وشروطه. وبناءً على ما عُرف بـ"نظرية الإحياء"، رأت الدولتان أن وقوع خرق مادي وجسيم لهذه الشروط يمكن أن يزيل أساس وقف إطلاق النار ويعيد تفعيل التفويض السابق باستخدام القوة. واستندتا في عام 2003، بوجه خاص، إلى القرار 1441 لسنة 2002، الذي قرر أن العراق كان ولا يزال في حالة "خرق مادي" لالتزاماته³.

غير أن هذا التفسير ظل موضع خلاف قانوني حاد، إذ رأى عدد كبير من فقهاء القانون الدولي ودول أعضاء في مجلس الأمن أن القرار 1441 لم يتضمن تفويضاً تلقائياً باستخدام القوة، وأن تقرير وجود خرق عراقي يجيز اللجوء إلى الحرب كان يتطلب العودة إلى مجلس الأمن واتخاذ قرار جديد.

وهذا ليس مجرد استنتاج نقدي؛ فدراسة قانونية مقدمة إلى تحقيق تشيلكوت تشير صراحة إلى أن "حجة الإحياء" كانت مثيرة للجدل وغير مقبولة على نطاق واسع بين فقهاء القانون الدولي، وتؤكد أن القرار 1441 لم يكن في ذاته تفويضاً باستخدام القوة⁴.

كما أن مواد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني تسجل الرأي القانوني المضاد، الذي اعتبر أن القرارات 678 و 687 و 1441، سواء قُرئت منفردة أو مجتمعة، لم تمنح الدول الأعضاء تفويضاً باستخدام القوة ضد العراق في 2003⁵.

في المقابل، رفضت فرنسا وروسيا والصين التفسير الأميركي-البريطاني الذي يجيز الانتقال بصورة منفردة إلى استخدام القوة. ففي بيان مشترك أعقب اعتماد القرار 1441 في 8 نوفمبر 2002، أكدت الدول الثلاث أن القرار "يستبعد أي تلقائية في استخدام القوة"، وأن أي إخفاق عراقي في الامتثال يجب أن يُرفع من جانب لجنة

³ The Future of Iraq, John D. Negroponte, U.S. Permanent Representative to the United Nations, Statement Before the UN Security Council, US Department of State, New York, March 27, 2003; <https://2001-2009.state.gov/p/io/rls/rm/2003/19143.htm>

⁴ Dr Alex Mills and Dr Kimberley N. Trapp, On the legal basis for the 2003 UK use of force against Iraq, SUBMISSION TO THE IRAQ INQUIRY, University College London, 6 September 2010; <https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10062951/1/submission-international-law-mills-and-trapp-2010-09-06.pdf>

⁵ LEGAL ASSESSMENT OF THE USE OF FORCE AGAINST IRAQ[17], Journal article "Current Developments" in ICLQ vol 52, October 2003, pp 1059-1063, Select Committee on Foreign Affairs Minutes of Evidence, UK Parliament homepage; <https://publications.parliament.uk/pa/cm200304/cmselect/cmfa/441/4060807.htm>

الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (UNMOVIC) أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، ليكون للمجلس أن يتخذ موقفًا في ضوء التقرير. وبذلك رفضت الدول الثلاث اعتبار القرار 1441 تفويضًا تلقائيًا أو منفردًا للولايات المتحدة وبريطانيا باستئناف العمليات العسكرية ضد العراق⁶.

4 - تحرير العراق ونشر الديمقراطية

برزت بعد ذلك حجة إسقاط النظام الاستبدادي وتحرير العراقيين وإقامة نظام ديمقراطي يمكن أن يصبح نموذجًا للشرق الأوسط.

لا خلاف على الطابع الاستبدادي والعنيف لنظام صدام حسين، ولا على مسؤوليته عن حروب وقمع داخلي واسع وجرائم جسيمة. لكن السؤال القانوني والسياسي لم يكن متعلقًا بطبيعة النظام وحدها، بل بما إذا كان تغيير الأنظمة بالقوة يمكن أن يصبح قاعدة مقبولة في العلاقات الدولية.

لم تكن إقامة الديمقراطية في العراق غائبة عن خطاب إدارة بوش السابق للحرب، لكنها لم تحتل الموقع نفسه الذي احتلته اعتبارات الأمن ونزع أسلحة الدمار الشامل في بناء الحجة العلنية للتدخل العسكري. ومع تعثر العثور على مخزونات الأسلحة التي شكلت محورًا رئيسيًا في تبرير الحرب، اكتسب خطاب "تحرير العراق" وبناء نظام ديمقراطي وزنًا متزايدًا في تفسير الحرب وإضفاء المشروعية السياسية عليها بعد وقوعها. ولذلك رأى منتقدو الحرب أن الديمقراطية انتقلت تدريجيًا من كونها هدفًا مصاحبًا أو نتيجة مأمولة لإسقاط النظام إلى واحد من أبرز التبريرات اللاحقة للحرب⁷.

رابعًا: القرار 1441 وعودة المفتشين

⁶ China, France & Russian Federation, Letter dated 8 November 2002 from the representatives of China, France and the Russian Federation to the United Nations addressed to the President of the Security Council, U.N. Doc. S/2002/1236, 8 November 2002; <https://digitallibrary.un.org/record/478120?v=pdf>

⁷ Bagaric, Mirko; McConville, James --- "The War on Iraq: The Illusion of International Law? Where to Now?" [2003] DeakinLawRw 7; (2003) 8(1) Deakin Law Review 147; <https://www5.austlii.edu.au/au/journals/DeakinLawRw/2003/7.html>

أصدر مجلس الأمن في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 القرار 1441 بالإجماع، ومنح العراق "فرصة أخيرة" للامتثال لالتزاماته في نزع السلاح. وأنشأ نظام تفتيش معززاً، وطالب بغداد بتقديم إعلان كامل عن برامجها، وإتاحة وصول فوري وغير مشروط للمفتشين إلى المواقع والوثائق والأفراد⁸.

أكد القرار أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق مادي لالتزاماته، وحذره من "عواقب خطيرة" إذا استمر في عدم الامتثال. لكنه لم يتضمن عبارة "جميع الوسائل اللازمة" التي استخدمت في القرار 678 لتفويض القوة سنة 1990.

وقد أصدرت فرنسا وروسيا والصين بياناً مشتركاً أوضحت فيه أن القرار لا يتضمن تفويضاً تلقائياً باستخدام القوة، وأن أي إخفاق عراقي يجب أن يعود إلى مجلس الأمن للنظر فيه⁹.

وهنا تكمن العقدة القانونية الأساسية: اعتبرت واشنطن ولندن أن القرار 1441 يعيد تفعيل التفويض السابق إذا أخفق العراق، بينما رأت أغلبية واسعة من الدول أن "العواقب الخطيرة" لا تعني تلقائياً الحرب، وأن قراراً ثانياً كان مطلوباً.

خامساً: ماذا قال المفتشون قبل الحرب؟

بعد عودة مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق في نوفمبر 2002، وخلال الأشهر التالية، أشار رئيس اللجنة هانز بليكس إلى بقاء عدد من مسائل نزع السلاح من دون حسم، ولا سيما ما يتعلق بالأنثراكس وغاز الأعصاب VX وبعض الذخائر والصواريخ، وانتقد نقص الأدلة الوثائقية وعدم كفاية التعاون العراقي النشط في حسم هذه المسائل. غير أن عمليات التفتيش لم تسفر قبل انسحاب المفتشين في مارس 2003 عن العثور على مخزونات

⁸ Resolution 1441 (2002) / adopted by the Security Council at its 4644th meeting, on 8 November 2002, UN. Security Council (57th year : 2002); <https://digitallibrary.un.org/record/478123?ln=en&utm>

⁹ Letter dated 8 November 2002 from the representatives of China, France and the Russian Federation to the United Nations addressed to the President of the Security Council, Security Council, United Nation, 8 November 2002; <https://digitallibrary.un.org/record/478120?ln=en&>

من أسلحة الدمار الشامل تثبت المزاعم الأميركية والبريطانية؛ كما لم تجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلاً على أن العراق أعاد إحياء برنامجه للأسلحة النووية¹⁰.

وفي تقريره إلى مجلس الأمن في 27 يناير 2003، أكد بليكس أن القرار 1441 يتطلب تعاوناً عراقياً فورياً وغير مشروط وفعالاً، وأن العراق لم يقدم بعد إجابات مقنعة عن جميع المواد غير المحسومة، لكنه أوضح أيضاً أن المفتشين كانوا يعملون داخل البلاد وأن عملية التفتيش كانت مستمرة¹¹.

كما لم تجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلاً على أن العراق أعاد إحياء برنامجه النووي على النحو الذي صورته بعض الادعاءات. وكان من الممكن، وفق موقف عدد من أعضاء مجلس الأمن، منح المفتشين وقتاً إضافياً لتحديد برنامج زمني صارم للتحقق.

لكن الولايات المتحدة وبريطانيا رأتا أن العراق استخدم التفتيش للمماطلة، وأن استمرار العملية لن يؤدي إلى نزع سلاح طوعي. وهكذا لم يكن الخلاف فقط حول المعلومات، بل حول معيار الإثبات: هل يجب أن تثبت الولايات المتحدة امتلاك العراق للأسلحة، أم يجب على العراق إثبات أنه دمرها بالكامل؟

سادساً: فشل الحصول على قرار ثانٍ

سعت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا إلى إصدار قرار جديد يقرر أن العراق أخفق في اغتنام فرصته الأخيرة، ويفتح الطريق بوضوح أمام استخدام القوة. لكن مشروع القرار واجه معارضة من فرنسا وروسيا والصين وأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن، ولم يتوفر له الدعم اللازم.

¹⁰ SECURITY COUNCIL BRIEFED BY CHIEF UN WEAPONS EXPERTS ON FIRST 60 DAYS OF INSPECTIONS IN IRAQ, Security Council, United Nation, SC/7644, 27 January, 2003; <https://press.un.org/en/2003/sc7644.doc.htm>

¹¹ Hans Blix, Executive Chairman of UNMOVIC, "An Update on Inspection," Statement to the United Nations Security Council, 27 January 2003; <https://www.un.org/Depts/unmovic/Bx27.htm>

سحبت الدول الثلاث المشروع بدل طرحه للتصويت. وفي 17 مارس 2003 وجه الرئيس جورج بوش إنذارًا إلى صدام حسين ونجليه لمغادرة العراق خلال 48 ساعة، وإلا بدأت العمليات العسكرية.

ولذلك اختلف الأساس القانوني لحرب 2003 جذريًا عن أساس حرب تحرير الكويت. ففي سنة 1991 كان هناك احتلال ثابت لدولة عضو، وقرار صريح يجيز "جميع الوسائل اللازمة"، وتحالف دولي وعربي واسع. أما سنة 2003، فلم يكن العراق يحتل دولة أخرى، ولم يصدر تفويض جديد صريح، ولم يحظ الغزو بإجماع مجلس الأمن.

وقد خلص تقرير لجنة التحقيق البريطانية برئاسة جون تشيلكوت إلى أن الخيارات الدبلوماسية لم تكن قد استنفدت عندما بدأت الحرب، وأن العمل العسكري لم يكن الملاذ الأخير، وأن التخطيط لمرحلة ما بعد الغزو كان غير كافٍ على نحو جسيم¹².

سابعًا: مواقف دول الخليج من الغزو

1 - الكويت

كانت الكويت القاعدة الأممية الأهم للهجوم البري على العراق. فمنذ تجربة الاحتلال سنة 1990، نظرت القيادة الكويتية إلى نظام صدام حسين باعتباره تهديدًا وجوديًا لا يمكن الاطمئنان إلى احتوائه طويلاً.

وفرت الكويت أراضيها وقواعدها وموانئها ومجالها الجوي للحشد العسكري. وكان موقفها محكومًا بالذاكرة المباشرة للغزو، لكنه ربطها بقوة بالعملية التي ستقود إلى إسقاط الدولة العراقية وإعادة تشكيل التوازن الإقليمي.

2 - قطر

¹² The Iraq Inquiry, The Report of the Iraq Inquiry: Executive Summary. Report of a Committee of Privy Counsellors, Chairman Sir John Chilcot. London: Her Majesty's Stationery Office, 6 July 2016; <https://www.gov.uk/government/publications/the-report-of-the-iraq-inquiry>

أصبحت قاعدة العديد الجوية ومرافق القيادة في قطر عنصرًا مهمًا في إدارة العمليات. وقد زادت أهميتها بعد نقل مركز العمليات الجوية الأميركية من السعودية إلى قطر. أتاحت الحرب لقطر تعزيز موقعها بوصفها شريكًا آمنًا مركزيًا للولايات المتحدة، واستخدام العلاقة الأميركية لموازنة ضغوط القوى الخليجية الأكبر.

3 - البحرين

أدت البحرين دورًا بحريًا مهمًا من خلال استضافة الأسطول الخامس الأميركي، الذي شارك في السيطرة على الممرات البحرية ودعم العمليات في الخليج.

4 - السعودية

اتخذ الموقف السعودي من غزو العراق سنة 2003 مستويين متوازيين: فعلى المستوى العلني، حرصت الرياض على النأي بنفسها عن الحرب في غياب تفويض دولي صريح، وتجنببت تقديم أراضيتها بوصفها قاعدة معلنه لانطلاق الغزو. غير أن هذا التحفظ السياسي لم يعنِ الامتناع عن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة. فبحسب رواية بوب وودورد في كتابه (خطة الهجوم)، قدمت السعودية خلف الكواليس تسهيلات مهمة للعمليات الأميركية، شملت استخدام منشآت وقواعد ومجال جوي وتسهيلات عسكرية وعملياتية، في وقت اضطلع فيه الأمير بندر بن سلطان بدور محوري في الاتصالات السرية بين القيادة السعودية وإدارة جورج بوش بشأن خطط الحرب. ومن ثم تكشف الحالة السعودية عن فجوة واضحة بين الخطاب السياسي العلني، الذي سعى إلى تجنب تحمل مسؤولية حرب شديدة الحساسية شعبياً، وبين التعاون الأمني والعسكري الفعلي الذي فرضته الشراكة الاستراتيجية الطويلة مع الولايات المتحدة¹³.

5 - الإمارات وعمان

¹³ Bob Woodward, Plan of Attack, Simon & Schuster, New York, 2004, p.262

قدمت الإمارات وعُمان تسهيلات جوية وبحرية ولوجستية ضمن علاقاتهما الدفاعية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، مع الحرص على إبقاء مستوى من التحفظ السياسي. ومن ثم، لم تكن دول مجلس التعاون موحدة في خطابها أو درجة مشاركتها، لكنها كانت جزءًا من البيئة العسكرية التي جعلت الغزو ممكنًا. وهذا يوضح أن القواعد الأجنبية لا تعمل فقط لحماية الدولة المضيفة؛ بل قد تُستخدم في عمليات إقليمية لا تملك الدولة المضيفة سيطرة كاملة على أهدافها ونتائجها.

ثامنًا: بدء الغزو وسقوط النظام

بدأ الغزو في 20 مارس 2003 بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة رئيسة من بريطانيا، إلى جانب قوات من أستراليا وبولندا ودول أخرى. تقدمت القوات البرية من الكويت، بالتزامن مع ضربات جوية وصاروخية استهدفت القيادة العراقية والقوات المسلحة ومراكز الاتصالات.

سقطت بغداد في 9 أبريل، وانهارت القيادة المركزية للنظام خلال أسابيع. وفي الأول من مايو أعلن الرئيس بوش انتهاء العمليات القتالية الرئيسية، رغم أن الحرب الفعلية كانت تدخل طورًا أكثر تعقيدًا.

كشف الانهيار السريع مقدار الضعف الذي أصاب الجيش والدولة بعد أكثر من عقد من العقوبات والقصف والعزلة. لكنه كشف أيضًا خطأ الاعتقاد بأن إسقاط الحكومة يعني السيطرة على البلاد أو بناء نظام بديل.

كان النصر على الجيش العراقي أسرع بكثير من بناء سلطة سياسية قابلة للحياة. فقد أعدت الولايات المتحدة خطة عسكرية مفصلة لإسقاط النظام، لكنها لم تملك خطة مماثلة لحماية المؤسسات، وضبط الحدود، ومنع النهب، واستمرار الخدمات، ودمج القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة.

تاسعًا: من إسقاط النظام إلى انهيار الدولة

1 - الفراغ الأمني

بعد سقوط بغداد انتشرت أعمال النهب في الوزارات والمستشفيات والجامعات والمتاحف والمنشآت العامة. لم تكن قوات الاحتلال مستعدة أو راغبة بالقدر الكافي في فرض الأمن المدني، وركزت على حماية مواقع محددة، بينها وزارة النفط والمنشآت العسكرية.

أدى انهيار الشرطة والإدارة إلى تحول سقوط النظام إلى انهيار مؤسسي. ولم يعد العراقيون يواجهون نهاية سلطة قمعية فقط، بل غياب الدولة بوصفها مزودًا للأمن والخدمات والقانون.

2 - سلطة الائتلاف المؤقتة

أنشئت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة بول بريمر لتكون السلطة المدنية العليا للاحتلال. وأصبحت تدير الدولة وتصدر الأوامر والقوانين وتعيد بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية.

لكنها عملت في بيئة تعاني نقص المعلومات والخبرة المحلية، وتضارب الصلاحيات بين وزارة الدفاع الأميركية ووزارة الخارجية والقيادة العسكرية، وغياب تصور متفق عليه لطبيعة الدولة الجديدة.

وقد أكدت دراسات الجيش الأميركي اللاحقة أن الانتقال من إسقاط النظام إلى إدارة البلاد كان من أكثر مراحل العملية ضعفًا، وأن التخطيط لم يكن كافيًا لمواجهة الفراغ والتمرد وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

عاشراً: اجتثاث البعث

في 16 مايو 2003 أصدرت سلطة الائتلاف الأمر رقم 1 الخاص بـ "اجتثاث البعث". نص الأمر على إزالة هياكل الحزب وإقصاء قياداته من مواقع السلطة والمسؤولية، ومنع كبار أعضائه من العمل في القطاع العام¹⁴.

¹⁴Coalition Provisional Authority, Coalition Provisional Authority Order Number 1: De-Ba'athification of Iraqi Society, CPA/ORD/16 May 2003/01, Baghdad, 16 May 2003, Section 1, paras. 1–3; https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/regulations/20030516_CPAORD_1_De-Ba_athification_of_Iraqi_Society.pdf

كان تفكيك السيطرة البعثية مطلبًا مشروعًا لقطاعات واسعة من العراقيين الذين تعرضوا للقمع، ولم يكن ممكنًا بناء نظام جديد مع إبقاء الأجهزة القيادية للحزب مسيطرة على الدولة.

لكن التطبيق لم يميز بما يكفي بين المسؤولين عن الجرائم، وبين الموظفين والأكاديميين والمدرسين والأطباء الذين انضموا إلى الحزب باعتباره شرطًا للتوظيف أو الترقية. كما انتقلت العملية لاحقًا إلى قوى سياسية استخدمتها في المنافسة والانتقام والإقصاء الطائفي.

ونتيجة لذلك، فقدت الإدارة العراقية أعدادًا كبيرة من أصحاب الخبرة، وربط كثير من العراقيين السنة النظام الجديد بإقصائهم الجماعي، بدل ربطه بالمحاسبة الفردية على الجرائم.

لم تكن المشكلة في إزالة النخبة المسؤولة عن الاستبداد، بل في تحويل الانتماء التنظيمي الواسع إلى قرينة شبه جماعية على الذنب. وبذلك انتقلت الدولة من احتكار بعثي إلى نظام محاصصة، وقد حفظ هذا النظام حقوق كافة المكونات ولكن خسارة المكون الحاكم أشعره وكأنه الخاسر الأكبر، أو الخاضع لعقاب الحكم الجديد، مع أن نسب التمثيل لم تكن جائزة تمامًا، فقد توزعت الرئاسة الثلاث على المكونات الأساسية الكبرى: الشيعة والسنة والأكراد، وهذا لم يتحقق في أي عهد سابق.

حادي عشر: حل الجيش ومؤسسات الأمن

وفي 23 مايو/أيار 2003، أصدر الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر الأمر رقم 2 بشأن "حل الكيانات" الذي فكك جانبًا واسعًا من البنية العسكرية والأمنية والاستخبارية للدولة العراقية السابقة. وشمل القرار وزارة الدفاع والجيش والقوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي، والحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص، والاستخبارات العسكرية، وجهاز المخابرات، ومكتب الأمن القومي ومديرية الأمن

العام وجهاز الأمن الخاص، إلى جانب تشكيلات شبه عسكرية ومؤسسات سياسية وتنظيمية أخرى مرتبطة بالنظام السابق¹⁵.

كان الجيش قد تفكك ميدانيًا، لكن ذلك لا يعني أن جميع أفراده ومؤسساته فقدوا إمكان إعادة التنظيم. وكان يمكن استدعاء وحدات وضباط جرى فحصهم، واستخدامهم في حماية الحدود والمنشآت وإعادة الأمن تحت قيادة سياسية جديدة.

بدلاً من ذلك، وجد مئات الآلاف من العسكريين أنفسهم بلا وظيفة أو دخل أو مكان في النظام الجديد، وكان كثير منهم يحتفظ بالسلاح والخبرة العسكرية والشعور بالإهانة والخوف من الانتقام.

أصبحت هذه الفئة خزاناً بشرياً للتمرد، وإن لم ينضم جميع أفرادها إليه. فقد التقت عناصر بعثية سابقة وضباط وجنود ومجموعات عشائرية وقومية وإسلامية في مقاومة الاحتلال أو الدفاع عن مصالحها ومناطقها.

وقد خلصت دراسات عسكرية أميركية لاحقة إلى أن قرارى اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي لم يكونا مجرد إجراءات إدارية لإزالة مؤسسات النظام السابق، بل أسهما في تقويض قدرة الدولة على أداء وظائفها وفي خلق قاعدة واسعة من البطالة والاستياء وعدم اليقين، ولا سيما في أوساط العرب السنّة. ويعدّ التاريخ العمليّاتي الرسمي للجيش الأميركي، On Point II، القرارين من "العوامل الحاسمة التي أسهمت في ظهور التمرد"، مشيراً إلى أنهما أعلنّا من دون تنسيق كافٍ مع القيادات العسكرية الأميركية التي كانت تعمل على الأرض، وأن حل الجيش بدد مساعي كانت جارية للاستفادة من أجزاء من المؤسسة العسكرية العراقية في إعادة بناء الأمن بعد سقوط النظام¹⁶.

¹⁵ Coalition Provisional Authority (CPA), Order No. 2: Dissolution of Entities, CPA/ORD/23 May 2003/02, 23 May 2003, Section 1 & Annex; <https://www.govinfo.gov/app/details/GOVPUB-S-PURL-LPS45365>

¹⁶ Wright, Donald P., and Timothy R. Reese. On Point II: Transition to the New Campaign: The United States Army in Operation Iraqi Freedom, May 2003–January 2005. Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute Press, U.S. Army Combined Arms Center, 2008, esp. Chapter 3, "The Rise of the Iraqi Insurgency and the US Army's Response," section "De-Ba'athification and the Disbanding of the Iraqi Army."; <https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/combat-studies-institute/csi-books/OnPointII.pdf>

لكن من الخطأ تحميل هذين القرارين وحدهما مسؤولية جميع ما جرى. فقد ساهمت أيضاً طبيعة النظام السابق، والانقسام المجتمعي، والاحتلال الأجنبي، والتدخلات الإقليمية، والحدود المفتوحة، والبطالة، وسوء إدارة إعادة الإعمار. ومع ذلك، فقد حرم القراران السلطة الجديدة من أدوات كان يمكن استخدامها لمنع الفراغ.

ثاني عشر: نشوء التمرد وتحول العراق إلى ساحة جهادية

1 - التمرد البعثي

بدأت الهجمات ضد القوات الأميركية تتصاعد خلال صيف 2003، ولا سيما في بغداد والأنبار وصلاح الدين ونيوى. ولم يكن التمرد تنظيمياً واحداً؛ فقد ضم شبكات بعثية، وضباطاً سابقين، وقوميين، وإسلاميين، ومجموعات محلية قاومت الاحتلال أو النظام السياسي الجديد.

2 - دخول التنظيمات السلفية المسلحة

وفرت الحدود المفتوحة وانهيار الأمن بيئة لجماعات سلفية مسلحة عابرة للحدود. وأصبح تنظيم الاردني أبي مصعب الزرقاوي لاحقاً "القاعدة في بلاد الرافدين"، واتبع استراتيجية تقوم على مهاجمة الشيعة ومراقدهم وأسواقهم ومؤسساتهم لإشعال حرب أهلية. وقد بعث برسالة الى زعيم القاعدة اسامة بن لادن في أفغانستان يعرض عليهبيعة مشروطة بإشعال حرب طائفية في العراق من أجل تحريك السنة ضد الشيعة¹⁷.

لم يكن العراق مركزاً رئيساً للقاعدة قبل الغزو، لكنه تحول بعده إلى ساحة مركزية للحركة الجهادية الدولية. وهذه من أكثر مفارقات الحرب وضوحاً: شُن الغزو ضمن خطاب مكافحة الإرهاب، لكنه وفر انهيار الدولة والفراغ الذي احتاجت إليه تنظيمات أكثر تطرفاً للانتشار.

3 - مقاومة الاحتلال والعنف ضد المدنيين

¹⁷ رسالة من أبي مصعب الزرقاوي الى الشيخ اسامة بن لادن، 15 فبراير 2004، <https://tinyurl.com/4wuypuvw>

ينبغي التمييز بين مقاومة القوات المحتلة، واستهداف المدنيين، والتفجيرات الطائفية، والخطف، وقتل العاملين في الدولة والمنظمات الإنسانية. فقد جمعت الجماعات المسلحة بين أعمال ذات أهداف عسكرية وأعمال إرهابية واسعة ضد المجتمع.

أدى هذا الاختلاط إلى تآكل مفهوم المقاومة، وإلى تحول الصراع من مواجهة الاحتلال إلى صراع متعدد الأطراف على الدولة والهوية والسلطة.

ثالث عشر: قيام النظام السياسي القائم على المحاصصة

اعتمدت الإدارة الأميركية في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي سنة 2003 على توزيع المقاعد وفق انتماءات طائفية وقومية محددة. ورغم أن الهدف كان تمثيل التنوع العراقي بعد عقود من احتكار البعث، فقد أسهم ذلك في تحويل الطائفة والقومية إلى أساس رسمي لتقاسم السلطة.

لم تُنشئ المحاصصة الانقسامات العراقية؛ فقد كانت جذورها موجودة في تاريخ الدولة وسياسات النظام السابق والحروب والعقوبات. لكنها أعادت إنتاجها داخل المؤسسات الجديدة، وربطت التمثيل السياسي بالهوية الجماعية أكثر من المواطنة والبرامج السياسية.

كما سمحت للأحزاب التي عاشت في المنفى، وبعضها يمتلك أجنحة مسلحة وعلاقات خارجية، بالسيطرة على مؤسسات الدولة. وتحولت الوزارات والأجهزة الأمنية تدريجيًا إلى مجالات نفوذ حزبي وطائفي.

وهكذا استُبدلت الدولة المركزية البعثية بنظام تعددي انتخابي، لكنه ضعيف مؤسسيًا، موزع بين أحزاب وشبكات رعاية ومليشيات ومصالح إقليمية.

رابع عشر: رد الفعل الإيراني

1 - إزالة الخصم الاستراتيجي

كان إسقاط نظام صدام حسين أكبر تحول في البيئة الاستراتيجية الإيرانية منذ الثورة. فقد أزلت الولايات المتحدة النظام الذي خاض حربًا استمرت ثماني سنوات ضد

إيران، وأضعفت الجيش العراقي الذي كان يشكل القوة البرية العربية الأهم في موازنتها.

لم تكن طهران بحاجة إلى غزو العراق حتى توسع نفوذها؛ إذ عاد إلى البلاد قادة وأحزاب عراقية عاشت سنوات في إيران، بينها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة، كما دخلت منظمة بدر التي تشكلت في إيران خلال الحرب العراقية - الإيرانية إلى النظام الأمني والسياسي الجديد.

2 - استراتيجية مزدوجة

اتبعت إيران سياسة تقوم على دعم العملية السياسية والانتخابات والحكومات التي تقودها أحزاب شيعية حليفة أو قريبة منها. في الوقت نفسه، طورت علاقات مع فصائل المقاومة الناشطة في مجال اخراج القوات الأميركية من العراق وتحقيق الاستقلال التام للدولة العراقية الناشئة.

أتاحت هذه السياسة لطهران أن تستفيد من النظام الجديد، وأن تحتفظ في الوقت نفسه بأدوات نفوذ خارج مؤسساته. ولم يكن النفوذ الإيراني مطلقاً؛ إذ احتفظت القوى العراقية بمصالح وطنية وتنافسات داخلية.

3 - المفارقة الأميركية

دخلت الولايات المتحدة العراق لإزالة نظام عُدّ تهديداً لدول الخليج وللمصالح الأميركية، لكنها أزلت في الوقت نفسه الحاجز الجيوسياسي الرئيس أمام إيران.

لم يكن توسع إيران نتيجة مؤامرة أميركية مقصودة، بل نتيجة بنيوية لإسقاط النظام الذي كان يناصرها العداء في سنوات الحرب، وتسليم جزء كبير من النظام الجديد إلى قوى لها تاريخ طويل من العلاقات مع طهران، وعدم قدرة واشنطن على بناء مؤسسات عراقية تابعة لها. ومن ثم، فإن غزو العراق مثل مثلاً واضحاً على الفرق بين إسقاط الخصم وإدارة توازن القوى بعد سقوطه.

خامس عشر: أثر الغزو في أمن دول الخليج

1 - زوال التهديد العراقي

شعرت الكويت خصوصاً بزوال الخطر المباشر الذي مثله نظام صدام حسين. ولم يعد هناك جيش عراقي قادر على غزو أراضيها أو المطالبة بضمها.

لكن زوال هذا التهديد ترافق مع ظهور تهديدات جديدة: دولة عراقية هشة، حدود مفتوحة، تهريب سلاح، وصراع طائفي قابل للامتداد خارج العراق.

2 - اختلال التوازن لمصلحة إيران

أصبح الخليج بعد 2003 يفتقر إلى التوازن الثلاثي السابق بين إيران والعراق ودول مجلس التعاون. فقد انهارت القوة العراقية، وبقيت إيران الدولة الإقليمية الأكبر من حيث السكان والعمق الجغرافي والقدرة على بناء شبكات نفوذ.

دفع ذلك دول الخليج إلى زيادة اعتمادها على الولايات المتحدة، ورفع الإنفاق العسكري، وتوسيع الدفاع الصاروخي، وتعزيز العلاقات الأمنية مع بريطانيا وفرنسا. وهكذا كانت النتيجة العكسية للحرب أن إسقاط أحد مصادر التهديد أدى إلى تعاظم مصدر تهديد متخيل آخر، ثم إلى تبرير طلب مزيد من الحماية الأجنبية.

3 - تصاعد البعد الطائفي

من أجل مشاغلة الشعب العراقي بصراعات داخلية بدلاً من التفكير في بناء دولته وتقديمها كنموذج ديمقراطي في منطقة تحكمها أنظمة استبدادية، قررت دول الخليج تشجيع الصراعات الطائفية في العراق من خلال تمويل تنظيم "القاعدة" وأخواتها والدفع بالمقاتلين الأجانب والانتحاريين للانتقال إلى العراق. كان تفوق العنصر السعودي وسط الانتحاريين في العراق لافتاً وهذا ما تحدث عنه وزير الداخلية السعودية الأسبق نايف بن عبد العزيز¹⁸.

¹⁸ الأمير نايف: السعوديون في العراق يستخدمون كادوات تفجير في أرواح الأبرياء، المصري اليوم، 21 يونيو 2007، الرابط:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2133446>

نظرت بعض النخب الخليجية إلى العراق الجديد بوصفه امتدادًا للنفوذ الإيراني، بينما رأت قوى شيعية في الخليج أن صعود الشيعة العراقيين أنهى مرحلة طويلة من الإقصاء. واستُخدمت التطورات العراقية في التعبئة الداخلية، وفي تبرير السياسات الأمنية والتميز والشك في الولاءات.

وهكذا لم يبقَ أثر الغزو داخل الحدود العراقية، بل أعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والطوائف في المنطقة.

4 - ترسيخ القواعد الأجنبية

احتاجت الولايات المتحدة إلى قواعد الخليج لغزو العراق، ثم احتاجت إليها لإدارة الاحتلال ودعم القوات وحماية خطوط الإمداد.

وتحولت الكويت إلى قاعدة لوجستية رئيسة، وازدادت أهمية قطر بوصفها مركزًا للقيادة الجوية، واستمر الدور البحري للبحرين، وكذلك قاعدة الامير سلطان الجوية في تبوك السعودية، فيما أصبحت القواعد في الإمارات وعمان جزءًا من شبكة إقليمية متكاملة.

بذلك أثبتت حرب 2003 أن الوظيفة الفعلية للقواعد أوسع من الدفاع عن الدول المضيفة. فهي أدوات ليست لحماية الدول، أو ردع إيران، وإدارة العراق، بل وتنفيذ الحروب، ودعم عمليات تمتد إلى أفغانستان والقرن الأفريقي، وظهر في الحرب على إيران في 2026 أن واحدة من أبرز مهمات القواعد العسكرية في الخليج هي حماية أمن الكيان الاسرائيلي.

سادس عشر: الاحتلال والقانون الدولي

بعد سقوط نظام صدام حسين في أبريل 2003، أصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا قوتي احتلال وفق أحكام القانون الدولي الإنساني. واعترف مجلس الأمن في القرار

1483 بالسلطة والمسؤوليات والالتزامات المحددة للقوتين القائمتين بالاحتلال، ودعا إلى إعادة بناء المؤسسات وتوفير الأمن والخدمات¹⁹.

لكن الاعتراف بواقع الاحتلال لم يكن إضفاءً رجعيًا للشرعية على قرار الغزو نفسه. فقد تعامل مجلس الأمن مع الوضع القائم بعد سقوط بغداد لتجنب الفراغ وتنظيم المساعدات وإدارة الموارد، من دون حسم الخلاف القانوني السابق حول مشروعية استخدام القوة.

هذه نقطة أساسية في التقييم: يمكن للمجتمع الدولي أن ينظم نتائج حرب مختلفة على شرعيتها، من دون أن يعني ذلك المصادقة على الحرب.

سابع عشر: فشل التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب

خلص تقرير تشيلكوت إلى أن التخطيط البريطاني والأميركي لمرحلة ما بعد الغزو كان غير كافٍ، وأن المخاطر المتعلقة بانهيار الأمن والصراع الداخلي والتدخل الإيراني لم تُعالج بصورة متناسبة مع وضوحها²⁰.

اعتمد التخطيط على عدد من الافتراضات المتفائلة:

- أن الدولة ستستمر في العمل بعد سقوط القيادة
- أن القوات الأميركية ستُستقبل باعتبارها محررة
- أن المعارضة العراقية ستستطيع تشكيل حكومة مستقرة سريعًا
- أن عائدات النفط ستمول إعادة الإعمار
- أن القوات المطلوبة للاحتلال ستكون محدودة
- أن الصراع الطائفي يمكن احتواؤه سياسيًا

¹⁹ United Nations Security Council. (2003). Resolution 1483 (2003), adopted at the 4761st meeting, 22 May 2003, S/RES/1483 (2003); [https://docs.un.org/en/S/RES/1483\(2003\)](https://docs.un.org/en/S/RES/1483(2003))

²⁰ The Report of the Iraq Inquiry, The independent Iraq Inquiry examines the UK's involvement in Iraq from 2001 to 2009; <https://www.gov.uk/government/publications/the-report-of-the-iraq-inquiry>

ثبت أن هذه الافتراضات لم تكن متماسكة. فقد انهارت الأجهزة، وتعرضت المنشآت للنهب، وظهرت مقاومة مسلحة، واتسعت البطالة، وفشلت الخدمات، وتصارعت الأحزاب، وتدخلت القوى الإقليمية.

لم يكن الخطأ في غياب المعرفة بالمجتمع العراقي وحده، بل في تصور أن التفوق العسكري قادر على اختصار السياسة وبناء الدولة. زائدًا، أن الدول الإقليمية (السعودية والكويت والامارات على وجه الخصوص) التي وجدت في التغيير الحاصل مصدر تهديد لها عملت على "تخريب" العملية السياسية في العراق بهدف تأجيل أو اجهاض مرحلة التعافي السياسي والاقتصادي والامني.

ثامن عشر: من الحرب الوقائية إلى الحرب المفتوحة

قُدمت الحرب بوصفها عملية سريعة لإزالة خطر محدد، لكنها تحولت إلى احتلال طويل وتمرد وحرب أهلية وتدخلات إقليمية.

وهذا التحول يكشف مشكلة الحرب الوقائية: فهي تبدأ استنادًا إلى خطر مفترض، لكن نتائجها تولد أخطارًا فعلية لم تكن موجودة بالصورة نفسها قبلها.

قبل سنة 2003 كان العراق دولة استبدادية ضعيفة ومحاصرة، لكنه لم يكن ساحة مفتوحة للقاعدة أو الميليشيات العابرة للحدود. وبعد إسقاط الدولة، أصبح مركزًا للتنظيمات الارهابية والصراع الأهلي والتدخلات الإقليمية.

ومن ثم، لم تقتصر كلفة الحرب على ما أخفقت في العثور عليه من أسلحة، بل شملت النظام الإقليمي الجديد الذي أنتجته.

تاسع عشر: التقييم النقدي للغزو

1 - ما حققه

- أسقط نظام صدام حسين
- أنهى تهديده المباشر للكويت
- كشف الجرائم والمقابر الجماعية والقمع الذي مارسه النظام

- سمح بإنشاء مؤسسات انتخابية وتعددية سياسية لم تكن موجودة سابقاً
- منح الأكراد وضعاً دستورياً اتحادياً وضمانات أوسع
- لكن هذه النتائج لا تكفي وحدها لتقييم الحرب؛ إذ يجب مقارنتها بالكلفة والبدائل والنتائج غير المقصودة.

2 - ما أخفق فيه

- لم تثبت المبررات الأساسية المتعلقة بمخزونات أسلحة الدمار الشامل.
- لم تحصل الحرب على تفويض دولي صريح جديد
- لم توجد خطة كافية لإدارة الدولة بعد سقوط النظام
- أدى حل الجيش واجتثاث البعث الواسع إلى تعميق الفراغ
- نشأ تمرد واسع وتحول العراق إلى ساحة قتالية بمشاركة جماعات إرهابية أجنبية.
- تصاعد الصراع الطائفي بتحريض إقليمي (سعودي بدرجة أساسية)
- تضررت مؤسسات الدولة والبنية الاجتماعية
- تعزز اعتماد الخليج على القواعد الأجنبية.

3 - الفرق بين النية والنتيجة

- قد يكون بعض صناع القرار اعتقدوا أن إسقاط النظام سيجعل الولايات المتحدة والخليج والعراقيين أكثر أمناً. لكن تقييم السياسة لا يقوم على النية وحدها، بل على مدى معقولية الافتراضات، وجودة المعلومات، وتقدير البدائل، والاستعداد للنتائج.
- وعندما تكون الحرب اختيارية، لا اضطرارية، يصبح عبء الإثبات والتخطيط أعلى. وقد أظهر تقرير تشيلكوت أن العمل العسكري بدأ قبل استنفاد الخيارات السلمية، وأن التقديرات بشأن التهديد قُدمت بيقين تجاوز ما تسمح به المعلومات.

في الخلاصات، مثل غزو العراق سنة 2003 نقطة الانقلاب الأكبر في النظام الجيوسياسي الخليجي بعد الثورة الاسلامية في ايران وغزو الكويت.

فقد انتقلت الولايات المتحدة من احتواء العراق إلى احتلاله، ومن حماية التوازن الإقليمي إلى إعادة تشكيله بالقوة. وأسقطت نظامًا عدوانيًا واستبداديًا، لكنها أسقطت معه مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والإدارية من دون بناء بديل قادر على فرض النظام.

كانت الحرب مختلفة جوهريًا عن تحرير الكويت سنة 1991. ففي الحرب الأولى وُجد اعتداء عراقي مباشر على دولة ذات سيادة، وتفويض صريح من مجلس الأمن، وتحالف دولي وعربي واسع، وهدف عسكري محدد. أما في سنة 2003، فقد استندت الحرب إلى تقديرات عن خطر مستقبلي، واختلفت الدول على تفسير القرارات الدولية، ولم يصدر تفويض جديد واضح.

وأفضى الغزو إلى ثلاث نتائج استراتيجية كبرى:

- أولاً، أزال العراق من معادلة توازن القوى، فتعاضم النفوذ الإيراني.
- ثانيًا، حوّل العراق إلى ساحة للجماعات السلفية المسلحة والتنافس الإقليمي والدولي.
- ثالثًا، رسّخ القواعد الأجنبية بوصفها البنية التي لا غنى عنها لإدارة أمن الخليج، لا مجرد وسيلة لحمايته من الغزو.

وهكذا أدت الحرب التي استهدفت إزالة مصدر للتهديد إلى إنتاج منظومة أكثر تعقيدًا من التهديدات: الإرهاب، والمليشيات القاعدية، والطائفية، والدولة الهشة، والاحتلال الأجنبي.

التاسع عشر: الاحتلال والتمرد والحرب الأهلية وانهيار احتكار الدولة للعنف (2003-2011)

أولاً: من الاحتلال العسكري إلى أزمة السلطة

لم يؤدّ سقوط بغداد في أبريل 2003 إلى انتقال منظم للسلطة، بل إلى فراغ سياسي وأمني واسع. فقد انهارت مؤسسات النظام القديم بسرعة، بينما لم تكن سلطة الاحتلال قد أعدت جهازاً مدنياً وعسكرياً قادراً على إدارة دولة يزيد عدد سكانها على عشرين مليون نسمة، وتتميز بتعقيد اجتماعي وقومي وطائفي عميق.

كانت الولايات المتحدة قد حققت تفوّقاً عسكرياً حاسماً، لكنها لم تنجح في تحويل هذا التفوق إلى سلطة سياسية مستقرة. فالسيطرة على العاصمة وإسقاط القيادة لا تعني امتلاك القدرة على إدارة المجتمع، وضبط الحدود، وحماية البنية التحتية، وإعادة تشغيل المؤسسات، ومنع القوى المحلية والإقليمية من ملء الفراغ.

وقد لخص لاري دايموند، الذي عمل مستشاراً لسلطة الائتلاف المؤقتة، هذه المفارقة بالإشارة إلى أن إدارة الاحتلال تعاملت مع العراق باعتباره ساحة هندسة سياسية يمكن إعادة تشكيلها من أعلى، من دون تقدير كافٍ لحجم الدمار المؤسسي والانقسامات الاجتماعية وقوة المصالح المحلية²¹.

لم تكن المشكلة في غياب الدولة العراقية بالكامل؛ فقد بقيت قطاعات واسعة من الإدارة والمجتمع المهني والخدمات العامة. لكن قرار حل الجيش، واجتثاث البعث على نطاق واسع، وعدم حماية الوزارات والسجلات والمنشآت، أدى إلى تفكيك ما تبقى من القدرة المؤسسية.

وبذلك لم يعد العراق مجرد دولة محتلة، بل أصبح دولة تتنازع على وظائفها أربع قوى رئيسية:

- سلطة الاحتلال

- الأحزاب السياسية الجديدة

- الميليشيات والتنظيمات المسلحة

- والقوى الإقليمية التي بدأت توسيع حضورها داخل الفراغ.

²¹ Larry Diamond, Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq, Times Books, New York, 2005, p.114ff

ثانيًا: سلطة الائتلاف المؤقتة وإعادة بناء النظام السياسي

1 - الحكم المباشر

تولت سلطة الائتلاف المؤقتة، برئاسة بول بريمر، الحكم المباشر للعراق من مايو 2003 إلى يونيو 2004. وقد امتلكت صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، وأصدرت أوامر أعادت تنظيم الاقتصاد والإدارة والجيش والمؤسسات السياسية.

كان الافتراض الأساسي أن العراق يحتاج إلى إعادة بناء شاملة، لا إلى إصلاح محدود. ولهذا لم تكتفِ الإدارة الأميركية بإزالة القيادة السابقة، بل سعت إلى إعادة تشكيل الدولة والاقتصاد والقانون والملكية العامة والنظام السياسي.

لكن إعادة البناء جرت في ظل غياب الأمن، وضعف المعرفة بالمجتمع العراقي، وتنافس المؤسسات الأميركية، وسرعة تبدل الخطط. وأدى ذلك إلى صدور قرارات واسعة قبل وجود مؤسسات عراقية قادرة على تنفيذها أو تعديلها.

2 - مجلس الحكم

أنشئ مجلس الحكم الانتقالي في يوليو 2003، وضُمَّ خمسًا وعشرين شخصية وُزعت مقاعدها وفق توازنات قومية وطائفية وسياسية.

استهدف المجلس توفير واجهة عراقية للعملية السياسية، لكنه رسخ منذ البداية فكرة أن تمثيل المجتمع يتم عبر الطوائف والقوميات، لا عبر المواطنة أو البرامج السياسية.

لم تكن الهوية الطائفية اختراعًا أميركيًا، لكنها تحولت في ظل الاحتلال إلى معيار رسمي لتوزيع المناصب. ومع مرور الوقت، أصبحت المحاصصة آلية لتقاسم الوزارات والموارد والمؤسسات الأمنية بين الأحزاب.

وهكذا نشأ نظام تعددي من الناحية الشكلية، لكنه حمل في بنيته الأولى بذور ضعف الدولة؛ لأن الحزب أصبح يتعامل مع الوزارة باعتبارها مجال نفوذ، والطائفة باعتبارها قاعدة شرعية، والموارد العامة باعتبارها أدوات لبناء شبكات الولاء.

ثالثًا: أزمة الشرعية

1 - شرعية الاحتلال:

واجهت الولايات المتحدة مشكلة بنيوية، حين أرادت بناء نظام ديمقراطي، لكنها فعلت ذلك من موقع القوة المحتلة. وقد جعل هذا التناقض كل مؤسسة تنشأ تحت إشرافها عرضةً للاتهام بأنها امتداد للاحتلال.

لم يكن جميع العراقيين يرفضون سقوط النظام السابق، لكن قطاعات واسعة رفضت بقاء القوات الأجنبية أو شعرت بأنها فقدت موقعها في الدولة الجديدة.

ولهذا تداخلت مقاومة الاحتلال مع مقاومة النظام السياسي الجديد، وأصبح من الصعب أحياناً الفصل بين رفض الوجود الأجنبي، ورفض توزيع السلطة، والدفاع عن مصالح الفئات التي خسرت مكانتها.

2 - شرعية المعارضة العائدة من الخارج

عادت أحزاب وقوى سياسية عديدة من المنفى بعد سنة 2003. وكان بعضها قد تعرض طويلاً لقمع النظام السابق، لكنه لم يمتلك قواعد اجتماعية واضحة داخل العراق أو خبرة في إدارة الدولة.

اعتمدت هذه القوى على ثلاثة مصادر للنفوذ:

- الدعم الأميركي.

- العلاقات الإقليمية، ولا سيما مع إيران.

- الهوية الطائفية أو القومية.

أدى ذلك إلى فجوة بين النخبة السياسية الجديدة وقطاعات من المجتمع.

رابعاً: تصاعد التمرد المسلح

1 - تعدد دوافع التمرد

لم يكن التمرد الذي بدأ سنة 2003 حركة موحدة. فقد ضم عناصر من الجيش السابق وأجهزة الأمن وحزب البعث، وجماعات قومية وإسلامية وعشائرية، وتنظيمات سلفية مسلحة عابرة للحدود.

وتباينت دوافع هذه القوى:

- مقاومة الاحتلال
- استعادة النفوذ السياسي
- رفض اجتثاث البعث
- الدفاع عن المجتمعات المحلية
- مواجهة النظام السياسي الجديد
- إقامة نظام إسلامي
- إشعال حرب طائفية

هذا التعدد منع قيام قيادة موحدة، لكنه جعل القضاء على التمرد أكثر صعوبة، لأن كل شبكة كانت تعمل ضمن بيئة اجتماعية وجغرافية مختلفة.

2 - المثلث السني

تركز جزء كبير من التمرد في الأنبار وصلاح الدين ونيوى وأجزاء من بغداد وديالى. وكان لهذه المناطق حضور كبير في الجيش والدولة السابقة، كما شعرت بأنها خسرت موقعها في النظام الجديد.

لا يعني ذلك أن العرب السنة كانوا جميعاً مؤيدين لصدام أو منخرطين في التمرد. لكن اجتثاث البعث وحل الجيش وتوزيع السلطة على أسس طائفية أنتجت شعوراً جماعياً بالإقصاء، استفادت منه الجماعات المسلحة.

3 - الفلوجة

أصبحت الفلوجة رمزًا للتمرد ضد العملية السياسية والاحتلال معًا. وشهدت سنة 2004 عمليتين عسكريتين أميركيتين واسعتين، خصوصًا بعد قتل أربعة متعاقدين أميركيين والتمثيل بجثثهم. وقد انضم إلى مقاتلي الفلوجة جماعات صدرية بهدف مقاتلة القوات الأميركية بعنوان محاربة الاحتلال وطرده، قبل أن يتدخل الزرقاوي ليشعل حربًا طائفية ساهمت في توسعة الهوة بين المكونات العراقية، بما في ذلك الفصائل المقاومة.

أدت المعارك إلى تدمير واسع ونزوح السكان وخسائر كبيرة في صفوف المدنيين والمسلحين والقوات الأميركية. ورغم أن القوات الأميركية استعادت السيطرة العسكرية، فإن المعركة أظهرت حدود استخدام القوة في بيئة حضرية؛ إذ يمكن احتلال المدينة، لكن ذلك لا يضمن إنهاء الشبكات المسلحة أو معالجة أسباب التمرد.

خامسًا: أبو مصعب الزرقاوي واستراتيجية الحرب الطائفية

دخل الأردني أبو مصعب الزرقاوي العراق قبل الغزو أو في مراحله الأولى، وبنى تنظيمًا عُرف لاحقًا باسم "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين".

اختلف الزرقاوي عن كثير من فصائل التمرد؛ إذ لم يجعل هدفه الرئيس إخراج القوات الأميركية فقط، بل سعى إلى إشعال حرب طائفية شاملة. وقد رأى أن مهاجمة الشيعة ومراقدهم وأسواقهم وقياداتهم ستدفعهم إلى الرد، وبذلك ينهار النظام السياسي وتتحول الحرب إلى صراع أهلي.

نفذ التنظيم عمليات انتحارية واسعة، واستهدف الأمم المتحدة والسفارات والمراكز الدينية والشرطة والجيش والمدنيين. ومن أبرز عملياته تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في أغسطس 2003، الذي أدى إلى مقتل المبعوث الدولي سيرجيو فييرا دي ميلو وعدد من موظفي المنظمة.

كما استهدف مرقي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في فبراير 2006، وهو الهجوم الذي سرّع الانتقال إلى حرب أهلية مفتوحة.

وقد أوضح فواز جرجس أن تنظيم الزرقاوي لم يكن مجرد فرع محلي للقاعدة، بل مشروعاً جهادياً أكثر تطرفاً في موقفه من الشيعة، وأشد استعداداً لاستخدام العنف الجماعي ضد المدنيين²².

سادساً: المقاومة الشيعية وصعود جيش المهدي

لم يكن العنف المسلح مقتصرًا على الجماعات السنية. فقد برز مقتدى الصدر بوصفه قائدًا لحركة اجتماعية وسياسية واسعة بين الفئات الشيعية الفقيرة، ولا سيما في مدينة الصدر وجنوب العراق.

أسس التيار الصدري "جيش المهدي"، ودخل في مواجهات مع القوات الأميركية والحكومة العراقية في النجف ومدينة الصدر ومناطق أخرى خلال سنة 2004.

مثل التيار الصدري ظاهرة مختلفة عن الأحزاب الشيعية العائدة من المنفى. فقد امتلك قاعدة شعبية داخلية، وقدم خطاباً وطنياً عراقياً يرفض الاحتلال، مع احتفاظه بهوية شيعية واضحة.

لكن جيش المهدي شارك لاحقاً في أعمال عنف طائفي وعمليات انتقام وخطف وتهجير، خصوصاً بعد تفجير سامراء. كما انقسمت منه مجموعات شكّلت فصائل مقاومة أخرى مثل "عصائب أهل الحق" و"حركة النجباء" وغيرها..

وأظهر صعود التيار الصدري أن المجتمع الشيعي لم يكن كتلة موحدة تابعة لإيران أو مؤيدة للاحتلال، بل ساحة تنافس بين قوى دينية ووطنية وحزبية ومسلحة.

سابعاً: نقل السيادة والانتخابات

1 - الحكومة المؤقتة

في يونيو 2004 أنهت سلطة الائتلاف المؤقتة حكمها المباشر، ونقلت السلطة رسمياً إلى حكومة عراقية مؤقتة برئاسة إياد علاوي. لكن السيادة المنقولة بقيت محدودة؛ إذ

²² Fawaz A. Gerges, ISIS: A History, Princeton University Press, Princeton, 2016, pp.83ff

ظلت القوات الأجنبية صاحبة القدرة العسكرية الأكبر، واستمرت في إدارة العمليات الأمنية الأساسية.

2 - انتخابات سنة 2005

أُجريت انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في يناير 2005، ثم أقر الدستور في استفتاء أكتوبر، وأُجريت انتخابات برلمانية جديدة في ديسمبر.

مثلت الانتخابات تحولاً مهماً؛ إذ شارك العراقيون في اختيار مؤسساتهم بعد عقود من الحكم الاستبدادي. لكن المقاطعة الواسعة نسبياً في المناطق السنية للانتخابات الأولى أدت إلى اختلال التمثيل، وعززت شعور العرب السنة بأن النظام الجديد يُبنى من دونهم.

كما جاءت القوائم الانتخابية على أساس طائفي وقومي إلى حد كبير. فبرز "الائتلاف العراقي الموحد" ممثلاً رئيساً للقوى الشيعية، والتحالف الكردستاني ممثلاً للقوى الكردية، بينما تأخر تشكيل قوة سنية سياسية قادرة على موازنة الكتلتين.

3 - الدستور الاتحادي

أقر الدستور نظاماً اتحادياً، واعترف بإقليم كردستان وسلطاته، وسمح بتشكيل أقاليم جديدة. كما نص على توزيع السلطات والثروات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

كان النظام الاتحادي ضماناً للأكراد ضد عودة المركزية القسرية، لكنه أثار مخاوف من تفكك الدولة، خصوصاً لدى العرب السنة الذين خشوا أن يبقوا في مناطق أقل ثراءً بالنفط بين إقليم كردي في الشمال وإمكان إنشاء إقليم شيعي في الجنوب.

ولم يحسم الدستور قضايا رئيسة مثل توزيع عائدات النفط، وحدود صلاحيات الحكومة الاتحادية، ووضع كركوك، والعلاقة بين القوات الاتحادية وقوات الأقاليم.

ثامناً: تفجير سامراء والحرب الأهلية

في 22 فبراير 2006 استهدف تنظيم القاعدة مرقد الإمامين العسكريين في سامراء. ولم يؤدّ التفجير إلى خسائر بشرية كبيرة داخل المرقد، لكنه أصاب رمزاً دينياً بالغ الأهمية لدى الشيعة.

أعقب التفجير موجة واسعة من الهجمات الانتقامية على المساجد السنية، وعمليات القتل والخطف والتهجير. وأصبحت بغداد ومناطق مختلطة أخرى ساحات لتطهير طائفي متبادل.

نشأت حواجز غير رسمية، وانتشرت فرق الموت، وتحولت أجهزة في وزارة الداخلية إلى أدوات بيد مليشيات وأحزاب. كما استخدمت جماعات سنية التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة ضد الأسواق والمواكب والأحياء الشيعية.

وبحلول سنة 2006 لم يعد العراق يشهد تمرداً ضد الاحتلال فقط، بل حرباً أهلية متعددة المستويات:

- بين الجماعات السنية والحكومة
 - بين التنظيمات السلفية المسلحة والشيعة
 - بين فصائل مسلحة من الشيعة والسنة.
 - بين القوى الشيعية نفسها
 - وبين الولايات المتحدة وفصائل المقاومة العراقية، وغالبيتها من الشيعة.
- وقد وصف توبي دودج انهيار الدولة العراقية بأنه نتيجة تفاعل إرث الدولة الاستبدادية والعقوبات والاحتلال والمؤسسات الطائفية الجديدة، لا نتيجة "كراهية طائفية قديمة" ظهرت بصورة تلقائية²³.

تاسعاً: التهجير وإعادة رسم الجغرافيا السكانية

²³ Toby Dodge, Iraq: From War to a New Authoritarianism, Routledge, New York, 2012, pp.54, 148ff

أدت الحرب الأهلية إلى نزوح وتهجير ملايين العراقيين داخل البلاد وخارجها. وانتقلت عائلات من الأحياء المختلطة إلى مناطق يغلب عليها انتمائها الطائفي، وتحولت أجزاء من بغداد إلى أحياء أكثر تجانساً بفعل الخوف والعنف والحواجز.

لم يكن التهجير نتيجة ثانوية للحرب فقط؛ بل كان أداة سياسية وعسكرية للسيطرة على الأرض. فقد سعت الجماعات المسلحة إلى تغيير التوازن السكاني في المناطق المتنازع عليها، وتأمين خطوط الإمداد، وبناء مجالات نفوذ متصلة.

أنتج ذلك أثراً طويلاً الأمد؛ إذ أصبحت الجغرافيا السياسية لبغداد ومدن أخرى أكثر طائفية، وضعفت الحياة المشتركة التي كانت قائمة رغم سياسات النظام السابق وانقسامات المجتمع.

كما استقبلت سوريا والأردن ودول أخرى أعداداً كبيرة من اللاجئين، ما نقل جزءاً من كلفة الحرب إلى الإقليم. وقد عادت الغالبية العظمى من اللاجئين إلى العراق بعد استقرار الأوضاع، فيما شهدت سوريا أوضاعاً أمنية غير مستقرة منذ 2011.

عاشراً: فضيحة أبو غريب وأزمة الخطاب الأميركي

كُشف سنة 2004 عن صور تظهر تعذيب معتقلين عراقيين وإذلالهم في سجن أبو غريب على أيدي جنود أميركيين.

أدت الفضيحة إلى ضربة شديدة لخطاب الولايات المتحدة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان. فقد أصبح السجن الذي ارتبط في الذاكرة العراقية بقمع نظام صدام رمزاً لانتهاكات سلطة الاحتلال أيضاً.

لم تكن الانتهاكات مجرد تصرفات فردية معزولة؛ فقد كشفت التحقيقات عن ضعف الرقابة، وسوء التدريب، وغموض قواعد الاستجواب، وتأثير سياسات أوسع اتبعت بعد 11 سبتمبر.

أسهمت أبو غريب في زيادة الغضب الشعبي، ومنحت الجماعات المسلحة مادة دعائية قوية، وأضعفت قدرة الولايات المتحدة على تقديم احتلالها بوصفه مشروع تحرير وإعادة بناء.

حادي عشر: دول الخليج والعراق الجديد

1 - الحذر السعودي

نظرت السعودية إلى النظام الجديد بشك عميق، وبدلاً من الانفتاح على الواقع العراقي الجديد، قررت مقاطعته من جهة وتحريض عدد من مواطنيها المحسوبين على تنظيم القاعدة بالقتال في العراق لتخريب العملية السياسية واشعال الحرب الطائفية، بحجة أن صعود الأحزاب الشيعية المقربة من إيران قد أخرج العراق من محيطه العربي وحوّله إلى امتداد للنفوذ الإيراني.

تأخرت الرياض في إعادة فتح سفارتها وتطوير علاقاتها السياسية مع بغداد، كما اتهم مسؤولون عراقيون دولاً خليجية بعدم دعم النظام الجديد أو بالتساهل مع تمويل جماعات سلفية مسلحة.

ساهمت المقاطعة الخليجية، ولو بصورة غير مقصودة، في تعزيز النتيجة التي كانت دول الخليج تخشاها.

2 - الكويت

اتبعت الكويت سياسة أكثر حذرًا، بهدف ضمان الحدود والتعويضات والمفقودين، لكنها بدأت تدريجيًا بناء علاقات مع الحكومات العراقية الجديدة.

لم تختف ذاكرة الغزو، وظلت الكويت تنظر إلى استقرار العراق بوصفه ضرورة أمنية، لكنها لم تكن مستعدة للتنازل عن الترتيبات القانونية التي نتجت من حرب 1991، ومع ذلك لم تكف الكويت عن تعزيز أسباب التوتر مع العراق من خلال التعدي على السيادة العراقية. ومن أهم الملفات الخلافية هي:

- خور عبد الله: وهو الممر البحري المؤدي إلى ميناء أم قصر وخور الزبير. يرى معارضون عراقيون أن ترتيبات الحدود بعد 1991 وتقسيم الخور قلّصت المجال البحري العراقي ومنحت الكويت حقوقاً في جزء من ممر حيوي للعراق. الكويت تؤكد أن الحدود حتى العلامة 162 رُسمت بموجب قرار مجلس الأمن 833، وأن اتفاقية 2013/2012 لا ترسم الحدود أصلاً وإنما تنظم الملاحة في الخور. المحكمة الاتحادية العراقية أبطلت في سبتمبر 2023 قانون التصديق العراقي على اتفاقية تنظيم الملاحة لأسباب دستورية، وهو ما أعاد القضية إلى الواجهة.

- ما بعد العلامة الحدودية 162: هذه نقطة شديدة الأهمية. ترسيم الأمم المتحدة يمتد برياً وبحرياً إلى العلامة 162 في خور عبد الله، بينما تبقى مسألة ترسيم الحدود البحرية فيما وراءها باتجاه الخليج موضع خلاف وتفاوض. ومن هنا تظهر اعتراضات العراق على بعض الإجراءات الكويتية في المناطق البحرية الواقعة بعد هذه النقطة.

- فشت العيج: في أغسطس 2019 قدم العراق شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة بشأن إنشاء الكويت منشأة/منصة بحرية في فشت العيج، معتبراً أن ذلك يفرض أمراً واقعاً ويغير الوضع الجغرافي قبل استكمال ترسيم الحدود البحرية. الكويت، في المقابل، تعتبر فشت العيج واقعاً ضمن سيادتها.

- فشت القيد وفشت العيج في النزاع الأحدث: عاد الخلاف بقوة في 2026 بعدما أودع العراق لدى الأمم المتحدة إحداثيات وخريطة لمجالاته البحرية. اعترضت الكويت لأن الخريطة العراقية تشمل، بحسبها، مناطق كويتية ومرتفعات مائية من بينها فشت القيد وفشت العيج. أما وزير الخارجية العراقي فدافع عن الإجراء بالقول إن الكويت كانت قد أودعت خرائطها لدى الأمم المتحدة سنة 2014 من دون التشاور مع العراق، مؤكداً تمسك بغداد بالقانون الدولي في تحديد حقوقها البحرية.

وهناك أيضًا المنطقة البرية حول أم قصر - سفوان والعلامة 162 وما يرتبط بالمزارع والممتلكات الحدودية، وقد أثارت احتجاجات داخل العراق، خصوصًا عندما طُرحت إجراءات إزالة مساكن أو تعويض سكان قرب الحدود.

وهناك بعد استراتيجي يجعل القضية أكثر حساسية للعراق: ساحله قصير نسبيًا، وميناء أم قصر يعتمد على الممرات المتصلة بخور عبد الله؛ ولذلك فإن أي ترسيم بحري لا يُنظر إليه عراقياً بوصفه مسألة كيلومترات مربعة فحسب، بل بوصفه مسألة حرية وصول العراق إلى الخليج ومستقبل موانئ أم قصر والفاو وخور الزبير. ولهذا يجمع النزاع بين القانون الدولي والجغرافيا الاقتصادية والسيادة.

3 - الإمارات وقطر والبحرين

حافظت هذه الدول على علاقات سياسية واقتصادية متفاوتة مع العراق، لكنها بقيت مرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة التي كانت تدبر الحرب والاحتلال.

كما خشيت من امتداد العنف السلفي والطائفي إلى مجتمعاتها، ومن تأثير العراق في الاستقطاب السني - الشيعي داخل الخليج.

ثاني عشر: استراتيجية زيادة القوات سنة 2007

1 - خلفية القرار

بحلول نهاية سنة 2006 كانت الحرب الأهلية تتصاعد، وكانت الحكومة العراقية عاجزة عن فرض الأمن، بينما ازدادت الخسائر الأميركية وتراجع الدعم الشعبي للحرب داخل الولايات المتحدة.

قرر الرئيس جورج بوش في يناير 2007 إرسال أكثر من عشرين ألف جندي إضافي، وتغيير الاستراتيجية من ملاحقة المسلحين انطلاقاً من قواعد كبيرة إلى حماية السكان والبقاء داخل الأحياء.

قاد الجنرال ديفيد بترايوس تطبيق الاستراتيجية، التي ارتبطت بمبادئ مكافحة التمرد القائمة على تأمين السكان، وبناء القوات المحلية، وتوفير الخدمات، وعزل الجماعات المسلحة عن بيئاتها.

2 - الصحوات

تزامنت زيادة القوات مع تحول مهم داخل المجتمع السني. فقد ثارت عشائر وقوى محلية في الأنبار ضد تنظيم القاعدة بسبب تطرفه وفرضه سلطته بالقوة واستهدافه زعماء العشائر والمجتمعات المحلية.

دعمت الولايات المتحدة تشكيل مجالس الصحوة، وقدمت رواتب وتسليحًا لعشرات الآلاف من المقاتلين الذين ساهموا في طرد القاعدة من مناطق واسعة.

لم تكن الصحوات مجرد نتيجة لزيادة القوات؛ فقد بدأت بعض التحولات قبل اكتمال الانتشار الأميركي. لكن الدعم العسكري والمالي الأميركي وسعها وحماها.

3 - وقف نشاط جيش المهدي

أعلن مقتدى الصدر تجميد أنشطة جيش المهدي في أغسطس 2007، بعد تصاعد الانتقادات لسلوك عناصره وانقسامه إلى مجموعات منفصلة.

أسهم القرار، إلى جانب العمليات الأمنية الأميركية والعراقية، في خفض العنف الطائفي.

4 - عوامل انخفاض العنف

انخفضت مستويات العنف بصورة ملحوظة بين سنتي 2007 و2009. لكن نسبة هذا الانخفاض إلى "زيادة القوات" وحدها تبسيط للتطورات.

فقد أسهمت عدة عوامل:

- استراتيجية حماية السكان.

- الصحوات السنية.

- تجميد جيش المهدي.

- إرهاب المجتمعات من الحرب.

- اكتمال جانب من التهجير الطائفي.

- تحسن أداء بعض القوات العراقية.

- تراجع الدعم الشعبي للقاعدة.

- التفاهات مع جماعات مسلحة محلية.

ولذلك كان النجاح أمنياً حقيقياً، لكنه لم يعالج بصورة كاملة الأسباب السياسية التي أنتجت التمرد والانقسام.

ثالث عشر: حكومة نوري المالكي وإعادة تركيز السلطة

تولى نوري المالكي رئاسة الحكومة سنة 2006. وقد بدأ بوصفه مرشحاً توافقياً ضعيفاً نسبياً، لكنه عمل تدريجياً على توسيع سيطرته على مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية.

في سنة 2008 أطلقت الحكومة عملية "صولة الفرسان" في البصرة ضد جيش المهدي، ثم عمليات في مدينة الصدر ومناطق أخرى. ورغم البداية المتعثرة، تمكنت الحكومة بدعم أميركي من إضعاف المجموعات الصدرية المسلحة وفرض سيطرتها على مدن جنوبية.

قدم ذلك المالكي بوصفه قائداً قادراً على استخدام القوة ضد جماعات شيعية، لا ضد السنة فقط. لكنه أدى لاحقاً إلى تركيز القيادة الأمنية في مكتبه، وإضعاف استقلال المؤسسات، واستخدام القضاء والأجهزة ضد خصوم سياسيين.

وهكذا بدأت الدولة الجديدة تتحول من الضعف والتجزؤ إلى مركزية متزايدة، لكنها لم تتحول إلى دولة مؤسسات مستقرة؛ بل إلى نظام يتركز تدريجياً حول رئيس الحكومة والحزب وشبكات الولاء.

رابع عشر: إعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية

أنشأت الولايات المتحدة جيشاً وشرطة جديدين من الصفر تقريباً. وخصصت موارد كبيرة للتدريب والتسليح وبناء القواعد.

لكن إعادة البناء واجهت مشكلات بنيوية:

- الاستعجال في التجنيد.

- ضعف التدريب.

- التسلل الحزبي والطائفي.

- الفساد.

- وجود الجنود الوهميين.

- الاعتماد على الدعم الجوي والاستخباراتي الأميركي.

- تداخل الجيش مع المليشيات.

- الولاءات السياسية داخل القيادة.

نجحت القوات الجديدة في توسيع انتشارها، لكنها بقيت تعتمد على الولايات المتحدة في الاستطلاع والصيانة والتخطيط والنقل الجوي والدعم اللوجستي.

وهذا يعيد إنتاج المشكلة الخليجية الأوسع: بناء قوات محلية كبيرة في العدد والإنفاق، من دون امتلاك جميع عناصر القدرة العملياتية المستقلة.

خامس عشر: الاتفاقية الأمنية العراقية - الأميركية

في نوفمبر 2008 وقّع العراق والولايات المتحدة اتفاقية تحدد وضع القوات الأميركية وجدول انسحابها. ونصت الاتفاقية على انسحاب القوات الأميركية من المدن والقرى بحلول نهاية يونيو 2009، وانسحاب جميع القوات من العراق بحلول 31 ديسمبر الأول 2011.

مثلت الاتفاقية انتقالاً من وجود يستند إلى قرارات مجلس الأمن وترتيبات الاحتلال إلى وجود تعاقدى يستند إلى موافقة الحكومة العراقية.

كما أكدت أن الأراضي والمياه والأجواء العراقية لا ينبغي أن تستخدم منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على دول أخرى. وكانت هذه النقطة مهمة لإيران، التي خشيت استخدام العراق قاعدةً لمهاجمتها. لكن الاتفاقية لم تنه العلاقة الأمنية، بل وضعت لها إطاراً جديداً يشمل التدريب والتعاون والتسليح والاستشارات.

سادس عشر: الانسحاب الأميركي سنة 2011

1 - استكمال الانسحاب

اكتمل انسحاب القوات القتالية الأميركية في ديسمبر 2011، في عهد الرئيس باراك أوباما، تنفيذاً للاتفاقية التي وقعتها إدارة بوش. وقد حاولت واشنطن التفاوض على إبقاء قوة محدودة، لكن الخلاف على الحصانة القانونية للقوات حال دون التوصل إلى اتفاق.

2 - هل كان الانسحاب مبكراً؟

ثار خلاف لاحق حول ما إذا كان الانسحاب مسؤولاً عن صعود تنظيم داعش؟ يرى منتقدون أن خروج القوات أزال عاملاً كان يوازن بين القوى العراقية، ويضغط على الحكومة لدمج السنة، ويدعم الجيش والاستخبارات. في المقابل، يرى آخرون أن المشكلة لم تكن في عدد القوات الأميركية، بل في طبيعة النظام السياسي، وسياسات المالكي، والفساد، وإقصاء السنة، والحرب السورية، وضعف الجيش الذي بنته الولايات المتحدة نفسها.

والواقع أن الانسحاب كشف هشاشة المؤسسات، لكنه لم ينشئ تلك الهشاشة. فقد كانت جذورها موجودة في بنية النظام والمحاصصة وقرارات الاحتلال والصراع الإقليمي.

سابع عشر: الحرب السورية وإحياء التنظيمات الجهادية

اندلاع الانتفاضة السورية سنة 2011 وتحولها إلى حرب مسلحة أتاح للتنظيمات السلفية المسلّحة فضاءً جديدًا للتجنيد والتدريب والسيطرة على الأرض.

كان "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق"، وريث القاعدة في بلاد الرافدين، قد ضعف بعد الصحوات والعمليات الأميركية. لكنه احتفظ بخلايا وشبكات وقدرة على التمويل والاغتيال والتفجير.

استفاد التنظيم من الحرب السورية لإعادة بناء نفسه، وأرسل عناصر لتأسيس "جبهة النصرة"، ثم أعلن أبو بكر البغدادي في سنة 2013 دمج التنظيمين تحت اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف باسم "داعش".

رفضت قيادة النصرة الاندماج، ورفضت قيادة القاعدة المركزية توسع البغدادي، لكن الأخير واصل بناء تنظيم مستقل جمع بين الخبرة العراقية، والأرض السورية، والمقاتلين الأجانب، وضباط سابقين من الجيش والأمن العراقيين.

وهكذا تفاعلت الحربان العراقية والسورية لتكوين تنظيم عابر للحدود أكثر قدرة من القاعدة التقليدية.

ثامن عشر: سقوط الموصل سنة 2014

في يونيو 2014 هاجم تنظيم داعش الموصل، ثاني أكبر مدن العراق. ورغم أن القوات الحكومية كانت تفوق المهاجمين عددًا وتسليحًا، فقد انهارت وحدات الجيش والشرطة وفرّ قادتها، وترك الجنود أسلحتهم ومواقعهم.

لم يكن السقوط نتيجة قوة التنظيم وحدها، بل نتيجة انهيار المؤسسة العسكرية من الداخل:

- الفساد

- القيادات المعينة سياسيًا

- الجنود الوهميون

- ضعف المعنويات

- العداء بين السكان والقوات الحكومية

- غياب الثقة بالقيادة

- الاعتماد السابق على الدعم الأميركي

استولى التنظيم على مخازن أسلحة ومبالغ مالية وأراضٍ واسعة، ثم تقدم نحو تكريت والأنبار وهدد بغداد وإقليم كردستان. وفي 29 يونيو أعلن قيام "الخلافة" وتنصيب أبو بكر البغدادي خليفة.

كان هذا التطور إعلانًا واضحًا عن فشل النظام الذي أنشئ بعد 2003 في بناء دولة تحتكر العنف وتتمتع بالشرعية في جميع أقاليمها.

تسعة عشر: فتوى الجهاد الكفائي وتشكيل الحشد الشعبي

مع اقتراب تنظيم الدولة من بغداد ومدن مقدسة، أصدر المرجع الديني السيد علي السيستاني في يونيو 2014 فتوى "الجهاد الكفائي"، داعيًا القادرين إلى التطوع للدفاع عن البلاد والمقدسات.

استجاب عشرات الآلاف، وشكلت فصائل ومجموعات أصبحت تعرف لاحقًا بـ "الحشد الشعبي". ضم الحشد أنواعًا متعددة من القوى:

- فصائل مقاومة كانت موجودة قبل سنة 2014

- تشكيلات تابعة للعتبات الدينية ومرجعية النجف

- جماعات تابعة للتيار الصدري

- مقاتلين عشائريين ومحليين

- أقليات دينية وقومية

أدى الحشد دورًا أساسيًا في وقف تقدم تنظيم داعش واستعادة مناطق واسعة. ونجح "الحشد" في تعبئة الفراغ الذي تركه ضعف المؤسسة العسكرية العراقية نتيجة إهمال القوات الأميركية المحتلة، وإصرارها على إبقاء العراق خاضعًا للهيمنة الأجنبية.

عشرون: عودة القوات الأميركية والتحالف الدولي

طلبت الحكومة العراقية دعمًا دوليًا لمواجهة تنظيم الدولة. وبدأت الولايات المتحدة في أغسطس 2014 تنفيذ ضربات جوية، ثم تشكل تحالف دولي واسع ضمن عملية "العزم الصلب".

عادت القوات الأميركية إلى العراق بصفة مستشارين ومدربين وقوات خاصة، مع اعتمادها على الطيران والاستطلاع والاستخبارات والتنسيق مع القوات العراقية والكردية.

تكشف هذه العودة عن دورة أمنية متكررة:

- تدخل أميركي لإسقاط النظام سنة 2003

- بناء قوات عراقية جديدة

- انسحاب سنة 2011

- انهيار القوات أمام تنظيم مسلح سنة 2014

- عودة أميركية لإعادة تشكيل القوات

وهكذا لم يؤدّ بناء الجيش العراقي إلى استقلال أمني، بل إلى تبعية متجددة عند الأزمات.

الحادي والعشرون: الحرب على تنظيم الدولة

1 - تعدد القوى

شارك في الحرب على "داعش" في الموصل كل من:

الجيش العراقي

- جهاز مكافحة الإرهاب

- الشرطة الاتحادية

- الحشد الشعبي

- قوات البيشمركة

- العشائر المحلية

- التحالف الدولي

- المستشارون الإيرانيون

ومجموعات محلية ودولية أخرى.

لم يكن هذا التحالف موحدًا سياسيًا. فقد اتفقت أطرافه على هزيمة تنظيم "داعش"، لكنها اختلفت على مستقبل المناطق المحررة، وموقع الحشد، والعلاقة بإيران، ووضع الأكراد، ودور الولايات المتحدة.

2 - تحرير المدن

استعادت القوات العراقية تكريت والرمادي والفلوجة ومدنًا أخرى، ثم بدأت معركة الموصل في أكتوبر 2016، وأعلن تحريرها في يوليو 2017.

كان القتال شديدًا، خصوصًا في أحياء الموصل القديمة. واستخدم التنظيم المدنيّين دروعًا بشرية، وزرع الألغام، ونفذ عمليات انتحارية، بينما أدت الغارات والقصف والمعارك إلى دمار واسع وخسائر مدنية كبيرة.

وفي ديسمبر 2017 أعلنت الحكومة العراقية انتهاء السيطرة الإقليمية الواسعة للتنظيم داخل العراق.

3 - الانتصار العسكري وعدم انتهاء التهديد

فقد تنظيم "داعش" المدن الكبرى، لكنه لم يختفِ. تحولت خلاياه إلى التمرد في الصحارى والمناطق الجبلية والريفية، واستمرت في تنفيذ اغتيالات وكمائن وهجمات متفرقة.

وتؤكد التجربة أن هزيمة التنظيم عسكرياً لا تكفي إذا بقيت أسباب ضعفه الدولة قائمة:

- التهميش.

- الفساد.

- ضعف الخدمات.

- النزاع على الأراضي.

- غياب العدالة.

- السجون.

- الانقسام الطائفي.

- والحدود الهشة.

إثنان وعشرون: الأثر الاستراتيجي للحرب على تنظيم (داعش)

1 - شرعة الوجود الأميركي مجدداً

عادت القوات الأميركية بطلب من الحكومة العراقية، وفي إطار تحالف دولي لمكافحة تنظيم مصنف إرهابياً. ومنحت هذه العودة شرعية سياسية مختلفة عن شرعية الغزو سنة 2003. لكن بقاء القوات بعد هزيمة تنظيم داعش الإقليمية أثار خلافاً حول تحول المهمة من مكافحة الإرهاب إلى مراقبة إيران ودعم التوازن الإقليمي.

2 - الدور الإيراني

ساعدت إيران العراق منذ المراحل الأولى لسقوط الموصل، وقدمت السلاح والمستشارين والدعم لفصائل الحشد. وأتاحت الحرب لطهران تقديم نفسها بوصفها

الشريك الذي استجاب سريعاً، وعززت روابطها العسكرية والسياسية بفصائل المقاومة والأحزاب السياسية عمومًا.

وهكذا تنافست الولايات المتحدة وإيران داخل الحرب نفسها ضد عدو مشترك، من دون أن يتحول تعاونهما الضمني إلى تسوية سياسية.

3 - صعود الحشد الشعبي

تحول الحشد من استجابة طارئة إلى مؤسسة رسمية ضمن الدولة. لكنه بقي يضم فصائل متفاوتة في علاقتها بالحكومة ومرجعية النجف وإيران.

أنتج ذلك نموذجًا أمنيًا هجينًا: الحشد جزء قانوني من الدولة، لكن بعض فصائله يحتفظ بقدرة على اتخاذ قرارات عسكرية وسياسية مستقلة، ويعلن التزامه بمحور إقليمي يتجاوز الحدود العراقية.

4 - مأزق احتكار السلاح

أصبحت الدولة العراقية تمتلك مؤسسات عسكرية متعددة، بعضها يرتبط بالقائد العام، وبعضها بأحزاب ومرجعيات وشبكات خارجية. ولذلك لم يعد السؤال متعلقًا بوجود جيش رسمي فقط، بل بما إذا كانت الحكومة قادرة على اتخاذ قرار الحرب والسلم، وضبط الحدود، ومنع الفصائل من مهاجمة دول أو قوات أجنبية.

ثلاثة وعشرون: الأزمة الكردية واستفتاء الاستقلال

بعد الدور الكبير الذي أدته البيشمركة في مواجهة تنظيم داعش، أجرى إقليم كردستان استفتاءً على الاستقلال في سبتمبر 2017. أيدت أغلبية المشاركين الانفصال، لكن الحكومة العراقية وتركيا وإيران والولايات المتحدة ودولاً أخرى رفضت الاستفتاء.

في أكتوبر من العام نفسه، استعادت القوات العراقية، بمشاركة فصائل من الحشد، السيطرة على كركوك ومناطق متنازع عليها كانت البيشمركة قد سيطرت عليها بعد سقوط الجيش سنة 2014.

أظهر ذلك أن التحالف ضد تنظيم داعش كان مؤقتًا، وأن النزاعات الأساسية على الأرض والنفط والسيادة بقيت دون حل. كما كشفت الأزمة حدود الدعم الأميركي للأكراد؛ فقد دعمت واشنطن البيشمركة ضد التنظيم، لكنها لم تؤيد مشروع الاستقلال، وفضلت الحفاظ على وحدة العراق.

التقييم النقدي لمرحلة الاحتلال وما بعده

أسقطت الولايات المتحدة نظام صدام بسرعة، لكنها لم تبني دولة قادرة على احتكار القوة ودمج مكوناتها ومنع التدخلات الخارجية. وأنشأت انتخابات ودستورًا ومؤسسات جديدة، لكنها ربطتها بمحاصصة حزبية وطائفية أضعفت المواطنة والمساءلة.

وبُني جيش عراقي جديد، لكنه انهار أمام تنظيم داعش، ثم احتاج إلى الولايات المتحدة وإيران والحشد لإعادة السيطرة. وبذلك انتقل العراق من الاعتماد على الاحتلال إلى الاعتماد على تحالف خارجي متعدد الأطراف.

من جهة أخرى، لم يعد العراق دولة مركزية متماسكة، لكنه لم يتحول أيضًا إلى اتحاد مستقر ومتوازن. وأصبح بين مركز ضعيف أو سلطوي، وإقليم كردي واسع الصلاحيات، ومحافظات مهمشة، وأحزاب تسيطر على الوزارات، وفصائل مسلحة تمتلك نفوذًا خارج المؤسسات.

لم يكن النفوذ الإيراني مجرد نتيجة للدعم الذي قدمته طهران، بل نتيجة لانهايار الدولة العراقية، وسياسات الاحتلال، وعودة أحزاب المنفى، وتردد دول الخليج في الانخراط المبكر مع العراق الجديد وانخراطها في دوامة العنف والدم بطريقة غير مباشرة. ومن ثم، فإن تحميل إيران مسؤولية توسع نفوذها يتجاهل الشروط التي جعلت هذا التوسع ممكنًا.

من جهة ثالثة، استخدمت القواعد الأجنبية لإسقاط النظام، ثم لإدارة الاحتلال، ثم لتدريب الجيش، ثم للعودة بعد انهياره. وهكذا أصبحت البنية العسكرية الخارجية تقدم نفسها بوصفها الحل للأزمات التي أسهمت تدخلاتها السابقة في إنتاج بعضها.

لا يعني ذلك أن عدم التدخل ضد تنظيم داعش كان خيارًا واقعيًا أو أخلاقيًا؛ فقد كان التنظيم يرتكب جرائم واسعة ويهدد دولًا ومجتمعات متعددة. لكن هذه الضرورة الطارئة لا تلغي مسؤولية تقييم المسار الذي أدى إلى نشوء التهديد.

في الخلاصات، مثلت السنوات الممتدة من 2003 إلى 2017 مرحلة تفكك السيادة العراقية وإعادة بنائها بصورة جزئية وهشة.

فقد انهار النظام والجيش والإدارة، ثم نشأ نظام سياسي تعددي وانتخابي، لكنه تأسس على محاصصة طائفية وقومية، واعتمد على توازنات حزبية وخارجية أكثر من اعتماده على مؤسسات وطنية موحدة.

وأدى الاحتلال وقرارات اجتثاث البعث وحل الجيش وغياب الأمن إلى صعود التمرد، ثم تحولت استراتيجية الزرقاوي إلى حرب طائفية واسعة بعد تفجير سامراء.

نجحت زيادة القوات والصحوات وتراجع الميليشيات في خفض العنف، لكن التسوية السياسية بقيت ناقصة. وبعد الانسحاب الأميركي، أعادت سياسات الإقصاء والحرب السورية إحياء تنظيمات السلفية المسلّحة، وصولًا إلى سقوط الموصل وقيام تنظيم داعش.

وأدت الحرب على التنظيم إلى عودة القوات الأميركية، وصعود الحشد الشعبي، وترسيخ نموذج أمني تتقاسم فيه الدولة والفصائل والقوى الأجنبية وظائف القوة. وبذلك لم يعد العراق بعد سنة 2003 قوة موازنة في الخليج، بل ساحة تقاطع فيها مشروعات الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليج والتنظيمات المسلحة.

أما النتيجة الإقليمية الأهم، فهي أن انهيار العراق ألغى أحد أقطاب التوازن الخليجي، ورسخ الانتقال من أمن يقوم على الدول إلى أمن تُديره شبكة من القواعد الأجنبية والفصائل المسلحة والتحالفات المرنة والحروب بالوكالة.